تطور المبادلات التجارية البينية في إطار اتفاقية أغادير للتبادل الحر خلال الفترة 2007 . 2011

بوكزاطة سليم *

الملخص:

شهدت المبادلات التجارية الإقليمية تناميا متزايدا ومتسارعا وقف وراءه الانتشار الهائل للاتفاقات التجارية الإقليمية التي أقيمت عبر مختلف مناطق العالم بداية المنتصف الثاني للقرن العشرين عموما ، وخلال العشريتين الأخيرتين على الخصوص ، والتي تعمل على تحرير المبادلات التجارية البينية من مختلف القيود الجمركية وغير الجمركية.

وسعيا منها لتنمية مبادلاتها التجارية البينية ، عرفت المنطقة العربية توجها متزايدا نحو الاهتمام بإقامة مثل هذه الاتفاقات التجارية للتبادل الحر خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنه وإلى حد الآن لم يتغير الشيء الكثير ، حيث ظلت هذه المبادلات ضعيفة للغاية وهامشية ، ومن أهم هذه الاتفاقات نجد منطقة التبادل الحر العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي والاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر المعروفة «باتفاقية أغادير» ، هذه الأخيرة التي سنخصها في هذا المقال بالدراسة والتحليل.

الكلمات المفتاحية: ـ اتفاقية أغادير للتبادل الحر ـ التجارة البينية.

Abstract:

The intra regional trade has witnessed a rapid growth driven in particular by the spectacular proliferation of regional trade agreements that took place across different parts of the world from the second half of the twentieth century in general, and during the last two decades in particular.

In order to promote its intra regional trade, the Arab world has tended more and more towards the establishment of such agreements in recent years, despite which, however, such exchanges remain weak and marginal. Among these recent agreements we find the Mediterranean Arab countries Free Trade agreement called Agadir Agreement implemented in April 1st, 2007, this

* .

agreement which aims to promote exchanges between the signatory countries is the subject of study and analysis of this article.

Problematical: to what extent the Arabic Mediterranean countries members of the Agadir agreement, were able to develop their intra regional trade, during the period 2007 2011.

Key words: Agadir agreement, intra regional trade.

مقدمة:

يعتبر اتفاق أغادير الذي يضم كل من المغرب وتونس ومصر والأردن أحد اتفاقات التبادل الحر حديثة النشأة التي أبرمتها الدول العربية فيما بينها ، إذ يعود تاريخ دخوله حيز التطبيق إلى سنة 2007 ، وهو مفتوح العضوية على مختلف الدول العربية المتوسطية التي أبرمت اتفاقات مشاركةAccords d'Associations مع الاتحاد الأوربي. ويتيح هذا الاتفاق للدول الأعضاء العديد من الفرص من اجل تنمية مبادلاتها التجارية البينية من جهة ، ومبادلاتها مع الاتحاد الأوربي وحتى في إطار منطقة التبادل الحر العربية الكبرى من جهة أخرى ، خاصة من خلال تطبيق ما يعرف بتراكم المنشأ القطري (متعدد الأطراف) المعتمد في الاتحاد الأوربي وباقي دول حوض المتوسط.

وسنسعى من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى تمكنت الدول العربية المتوسطية من تنمية وتطوير مبادلاتها التجارية البينية ، في ظل اتفاقية أغادير للتبادل الحر خلال الفترة 2007 و2011 ؟

- أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

- تسليط الضوء على إحدى مبادرات التكامل الإقليمي في المنطقة العربية ، من خلال دراسة وتحليل المبادلات التجارية البينية للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير؛

- الوقوف على عدد من جوانب الضعف التي يتطلب إزالتها من اجل تفعيل المبادلات البينية للدول الأعضاء في الاتفاقية.

- أهداف البحث : نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز أهمية اتفاقية أغادير للتبادل الحر ما بين عدد من الاتفاقات الإقليمية مع تقييم لأهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء ، ومدى الدور الذي يمكن أن يلعبه تطبيق مبدأ تراكم المنشأ متعدد الأطراف المعتمد بين الدول الأعضاء والاتحاد الأوربي؛

- توضيح تطور المبادلات التجارية البينية للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير

وكذا أهميتها من حيث قيمتها وبنيتها (هيكلها) ، وهذا منذ دخولها حيز التطبيق سنة 2007 إلى غاية سنة 2011؛

ـ إبراز عدد من الملاحظات التي من الممكن أن تعمل على تفعيل التبادل التجاري الحر ما بين الدول الأعضاء.

. فرضيات البحث : يقوم هذا البحث على الفرضيات الآتية:

ـ لا يمكن للتبادل الحر المبني على الإعفاء من الرسوم الجمركية ، أن يعمل على تنمية المبادلات التجارية البينية في اتفاقية أغادير؛

ـ لم تعرف المبادلات التجارية البينية في إطار اتفاقية أغادير تطورا كبيرا منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2007 والى غاية سنة 2011 ،بالرغم من اعتمادها لمبدأ تراكم المنشأ متعدد الأطراف في المنطقة الأوربية المتوسطية.

. المنهج المتبع : يعتمد أسلوب البحث المتبع على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي ، الذي تم من خلاله جمع وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية.

وقد استمدت المعلومات من مجموعة من المصادر متمثلة أساسا في التقارير وإحصائيات الهيئات الوطنية الرسمية للدول الأعضاء ، وكذا معلومات وإحصاءات مقدمة في مقر »الوحدة التقنية لاتفاقية أغادير« بالعاصمة الأردنية عمان ، وإجراء مقابلة شخصية مع مستشارها الأول ، بالإضافة إلى اعتمادنا على مجموعة مصادر أخرى ذات صلة بموضوع البحث.

. هيكل البحث : قصد الإلمام بحيثيات ومتطلبات البحث ، اعتمدنا على خطة تضمنت خمسة محاور ، تم التطرق في البداية إلى نشأة الاتفاقية واهم أهدافها ، ثم علاقتها بعدد من الاتفاقات الإقليمية ، وخصص المحور الثالث إلى إبراز أهم المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتفاقية ، أما المحور الرابع والخامس فقد عالج تطور التجارة البينية لهذه الدول من حيث قيمتها وبنيتها (هيكلها) ومدى أهميتها.

1 ـ نشأة اتفاقية أغادير وأهم أهدافها :

سنتطرق من خلال هذا الجزء من البحث إلى نشأة اتفاقية أغادير وكذا أهم أهدافها:

أولا: نشأة اتفاقية أغادير للتبادل الحر:

تعود تسمية « اتفاقية أغادير » نسبة للمدينة المغربية التي أعلن منها عن إقامة منطقة للتبادل الحر بين أربع دول عربية متوسطية ، وهي المغرب وتونس ومصر والأردن في ماي 2001 ، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في 25 فيفري 2004

بحضور عدد من الدول المفتوح لها مجال الانضمام وهي الجزائر ولبنان وسوريا وفلسطين وليبيا وموريطانيا(1).

وحسب المادة الثانية من نص الاتفاقية ، تقوم الدول الأطراف بإنشاء منطقة للتبادل الحر فيما بينها بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز تاريخ 01 يناير 2005 وفقا لنصوص المنظمة العالمية للتجارة(2) ، إلا أن الاتفاقية عرفت بطئا كبيرا سواء من حيث تاريخ دخولها حيز التنفيذ الذي تأخر إلى 06 جويلية 2006 عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة ، أو من حيث بدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في 27 مارس 2007 بعدما تم إخطار المنافذ الجمركية في هذه الدول ببدء التنفيذ.

وترجع أسباب تأخر التنفيذ الفعلي إلى صعوبات واجهت عملية تكييف بنود الاتفاقية بما ينسجم مع مصالح مختلف الدول في قطاع الزراعة بالتحديد ، خاصة لما كان اتفاق التبادل الحر الأمريكي مع المغرب يفرض على هذه الأخيرة تقديم إعفاءات للطرف الأمريكي مماثلة لتلك التي يقدمها المغرب لأية دولة عربية(3) .

وتجدر الإشارة إلى أن كافة السلع المصنعة المتبادلة في إطار اتفاقية أغادير هي معفية تماما من الرسوم الجمركية من دون وجود قوائم لسلع تخضع لتخفيض جمركي تدريجي. كما تلتزم الدول الأطراف بالإلغاء الفوري لكافة القيود غير الجمركية بما في ذلك التدابير والإجراءات التي قد تتخذ للتحكم في الواردات ، كالقيود الكمية والنقدية والإدارية والتقنية(4) ، وتعد اتفاقية أغادير من اتفاقيات التبادل الحر المعروفة باتفاقات التبادل الحر جنوب/جنوب ، بحيث أعضائها كلهم من الدول النامية.

ثانيا ـ أهدافها :

تشمل الاتفاقية ستة فصول و34 مادة وثلاثة ملاحق ، تعالج مجموعة من الجوانب الاقتصادية منها تجارة الخدمات وقواعد المنشأ والمشتريات الحكومية والمعاملات المالية والإجراءات الوقائية والصناعية الوليدة والدعم والإغراق

(1) JALAL Hind et Allées, Projet de création de la zone de libre échange entre les pays arabes documents de travail N° 74, ministère de l'économie et des finances, département de l'économie des finances et de la privatisation, mars 2002, page 03.

(2) نص الاتفاقية الموقعة بين المغرب وتونس ومصر والأردن لإقامة منطقة تبادل حر المعروفة باتفاقية أغادير ، المحررة في 25 فبراير 2004 ، ص3.

(3) Direction des études et des prévisions financières, ministère de l'économie et des finances, royaume du Maroc, la politique commerciale extérieure du Maroc, une esquisse d'appréciation, mai 2008, page24.

(4) المادة الثامنة من نص اتفاقية أغادير ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

والملكية الفكرية ومطابقة المقاييس وفض النزاعات [1] ، وتقع مهام تنفيذ ومتابعة أهداف الاتفاقية على عاتق لجنتين وزاريتين وهما لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى وحدة تقنية تم تحديد مهامها بموجب المادة السابعة والعشرين من الفصل الخامس من الاتفاقية ، وتتمثل في تقديم المشورة والدعم التقني في جميع المسائل التي تخص تنفيذ الاتفاقية[2] .

وتهدف اتفاقية أغادير إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط ، وهي تضم إلى حد الآن (النصف الأول من سنة 2012) كل من المغرب وتونس ومصر والأردن مع العلم أن الأردن ليست مطلة على البحر المتوسط ، كما تبقى هذه الاتفاقية مفتوحة العضوية على باقي الدول العربية المتوسطية التي يربطها اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، ويمكن حصر أهم أهدافها كما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية كالآتي[3]:

* تنمية النشاط الاقتصادي بين الدول الأطراف في الاتفاقية ودعم التشغيل وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف.

* تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية للدول الأطراف فيما يخص التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك ، بما يوفر المنافسة الموضوعية بينها.

* التقريب بين تشريعات الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ موات لشروط الاندماج فيما بينها وتنمية التبادل التجاري البيني ، كما تعمل على رفع القدرة التنافسية للدول الموقعة عليها والسماح لسلعها بالنفاذ إلىالأسواق الأوروبية مستفيدة من تراكم المنشأ بين الدول العربية المتوسطية.

إذ يسمح تراكم المنشأ القطري (متعدد الأطراف) الأوربي المتوسطي بتعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير ، خصوصا ما تعلق بالتكامل القطاعي أي إنتاج منتجات تستخدم مدخلات مصدرها الدول الأطراف في الاتفاقية ، للاستفادة ـ بعد تصنيعها ـمن إعفاءات ومزايا جمركية عند دخولها السوق الأوروبية [4].

(1) من الموقع الرسمي لاتفاقية أغادير للتبادل الحر مطلع عليها في مارس 2012 www.agadiragreement.org

(2) لمزيد من المعلومات انظر المادة 24 من نص اتفاقية أغادير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12 ـ 14.

(3) لمزيد من المعلومات انظر المادة 2 من نص اتفاقية أغادير ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

(4) مقابلة شخصية مع المستشار الأول لاتفاقية أغادير للتبادل الحر السيد محمد موكيل بمقر الوحدة التقنية

ومثال على ذلك إذا استوردت تونس أقمشة من المغرب مصنوعة بقطن مستورد من مصر ، وقامت تونس بتصميم ملابس جاهزة من ذلك القماش ، ثم صدرتها إلى الاتحاد الأوربي ، فان هذه الملابس حتى إن لم تخضع لعمليات تشغيل كافية في تونس ، ستكون معفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها السوق الأوربي.

وعلى العكس من ذلك ، فان هذه الإعفاءات ليست متاحة لدول أخرى أبرمت اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوربي ، إن لم تكن أعضاء في اتفاقية أغادير ، وهو حال الجزائر ولبنان على سبيل المثال.

2. علاقتها بالاتفاقات التجارية الإقليمية:

ونخص بالذكر علاقة اتفاقية أغادير للتبادل الحر بمنطقة التبادل الحر العربية الكبرى ، وباتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية.

أولا : علاقتها بمنطقة التبادل الحر العربية الكبرى:

تتناسق اتفاقية أغادير مع ميثاق جامعة الدول العربية الذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك ، بالإضافة إلى انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فقطاع الزراعة والصناعةالغذائية على سبيل المثال ، قد أدرج تحريرهما من القيود الجمركية وفقا للبرنامج التنفيذي لهذه الأخيرة.

كما تعتبر كل الدول الأطراف في اتفاقية أغادير أعضاء في منطقة التبادل الحر العربية الكبرى ، مما يسمح بتنمية التبادل التجاري البيني بشكل خاص وبين الدول العربية عموما ، خاصة في ظل ضعف هذه المبادلات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 10٪ من إجمالي تجارتها الخارجية.

وحسب تشريعات منطقة التبادل الحر العربية الكبرى ، فانه بإمكان الدول الأعضاء تكوين ترتيبات تجارية فيما بينها ، يتم من خلالها تبادل مزايا تجارية تفضيلية اكبر ، وهو ما يدل على عدم تعارض إقامة منطقة التبادل الحر مابين الدول العربية المتوسطية في إطار اتفاقية أغادير ، مع نصوص منطقة التبادل الحر العربية الكبرى ، بل على العكس من ذلك ، ستكون هذه الأخيرة أكثر أهمية من حيث ثقلها التجاري البيني بفضل ما يتيحه مبدأ تراكم المنشأ على الخصوص.

في هذا الإطار ، وحتى يتمكن منتج معين الاستفادة من مزايا التبادل الحر أي الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار منطقة التبادل الحر العربية الكبرى ينبغي أن يخضع لشرط قواعد المنشأ ، وهو أن يستوفي هذا المنشأ على الأقل 40

لاتفاقية أغادير ، عمان ، الأردن ، 23 أفريل 2012.

بالمائة من عملية إنتاجه في إحدى الدول العربية الأعضاء .

ويسمح مبدأ تراكم المنشأ من توزيع هذه النسبة ما بين عضوين أو أكثر في منطقة التبادل الحر العربية الكبرى يقيمان اتفاقا للتبادل الحر فيما بينهما ، وبهذا فإذا كانت ما نسبته 20 بالمائة فقط من عملية إنتاج منتج معين قد تمت في تونس مثلا ، و20 بالمائة المتبقية تمت في المغرب ، ويربط بين المغرب وتونس اتفاق للتبادل الحر ، فانه بإمكان ذلك المنتج اخذ المنشأ التونسي ، وبالتالي إمكانية تداوله في دول أخرى أعضاء في منطقة التبادل الحر العربية الكبرى بدون رسوم جمركية(1).

ثانيا ـ علاقتها باتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية:

تعتبر إقامة منطقة تبادل حر ما بين الدول العربية المتوسطية في إطار اتفاقية أغادير ، إحدى أهداف اتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية المعلن عنه في برشلونة سنة 1995 ، بغية تحقيق منطقة تبادل حر أوربية متوسطية ، كما يعتبر من أهم شروط الاستفادة من مبدأ تراكم المنشأ الأوربي المتوسطي ، مثلما تطرقنا إليه سابقا.

وتتوافق اتفاقية أغادير مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة ، خاصة وان كل الأطراف في اتفاقية أغادير هي أعضاء فيها ، كما أن قطاع الخدمات في هذه الاتفاقية يخضع للأحكام السارية وفق متطلبات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS ، التابعة للمنظمة العالمية للتجارة.

3.أهم المؤشرات الاقتصادية لدول اتفاقية أغادير:

يتضح لنا عند استعراضنا لبعض المؤشرات الاقتصادية للدول الأطراف في اتفاقية أغادير ، وجود تباين كبير في عدد من هذه المؤشرات ، كما نجدنوعا من التوافق في مؤشرات أخرى وهو ما يوضحه الجدول رقم 01.

(1) HADHRI Mohieddine, La Grande Zone Arabe de Libre Echange et les perspectives d'intégration sud ـ sud en Méditerranée, in Femise Research Programme ; Juillet 2001,p 55.

الجدول رقم (01): مؤشرات اقتصادية مختارة لدول اتفاقية أغادير ما بين 2006 و2010.

البيان	الدولة	السنوات			
		2006	2007	2009	2010
عدد السكان (بالمليون نسمة) :	المغرب	30.3	30.6	31.5	31.9
	تونس	10.0	10.2	10.4	10.5
	مصر	71.3	72.9	76.5	78.3
	الأردن	5.6	5.6	5.8	6.1
الناتج المحلي الخام (بالمليون دولار) :	المغرب	65637	75227	90515	103643
	تونس	34419	38967	43551	44110
	مصر	107378	130367	187848	218378
	الأردن	14638	17005	22943	27450
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام (بالدولار) :	المغرب	2112	2382	2872	3249
	تونس	3432	3847	4174	4201
	مصر	1534	1827	2445	2789
	الأردن	2676	3037	3837	4500
معدل النمو الحقيقي (٪) :	المغرب	7.4	5.1	4.9	3.7
	تونس	5.5	4.9	3.1	3.7
	مصر	6.8	4.6	4.7	5.1
	الأردن	6.0	6.1	2.3	3.1
معدل البطالة (٪ من عدد السكان)	المغرب	9.7	9.8	9.1	9.1
	تونس	14.3	14.1	14.2	13.0
	مصر	10.6	8.9	9.2	9.0
	الأردن	14.0	13.1	غ م	12.5
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار) :	المغرب	1109	2803	1331	غ م
	تونس	566	1616	1688	غ م
	مصر	1311	11578	6712	غ م
	الأردن	523	2622	2385	غ م

المصدر: اعتمادا على مجموعة من التقارير(اوروستات2007 و2009 و2011 والتقرير العربي الموحد لسنة 2011.

من أوجه التباين التي نلاحظها في الجدول أعلاه ، ما تعلق بعدد السكان الذي يقارب 130 مليون نسمة ، تمثل مصر لوحدها منه قرابة الثلثين أي بحوالي 80 مليون نسمة ، أما الأردن وتونس فلا يتجاوز عدد سكانهما 6.1 مليون نسمة و10.5 مليون نسمة على التوالي.

أما بالنسبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي ، باعتباره مؤشرا عاما عن مجمل الأداء الاقتصادي للدولة ، فتشير الأرقام عن وجود تباين كبير بين مختلف دول اتفاقية أغادير للتبادل الحر ، وتأتي مصر على رأس قائمة أكبر ناتج محلي وهو

يفوق أدنى ناتج (المحقق في الأردن) بحوالي 8 أضعاف ، كما يبلغ حوالي خمسة أضعاف الناتج المحقق في تونس ، وضعفي الناتج المحقق في المغرب خلال سنة 2010 ، مع العلم أن قطاع الخدمات يأخذ النصيب الأكبر من الناتج المحلي في مختلف هذه الدول حيث بلغ سنة 2010 نسبة 66.5 بالمائة في الأردن و59.7 في تونس و50 بالمائة في المغرب و48.6 بالمائة في مصر(1).

في المقابل ، تشير الأرقام المتاحة تقارب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين مختلف دول اتفاقية أغادير عموما حيث تقع كلها ضمن قائمة الدول متوسطة الدخل.

كما يلاحظ كذلك تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال كل الفترة مجال الدراسة ، إلا أنها تبقى ضعيفة وغير كافية من أجل تقليص سلبيات الفقر والبطالة ، وهي معدلات متقاربة خاصة ما بين كل من المغرب وتونس والأردن ، كما أنها أقل من تلك المحققة سنتي 2006 و2007 أين كانت تتراوح ما بين 4.6 و 7.4 بالمائة.

ويعود ذلك التراجع بشكل أساسي إلى الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية بداية من سنة 2008 ، باعتبارها دولا منفتحة بشكل كبير على الخارج والملاحظ أن دول الاتفاقية الأكثر انفتاحا على العالم هي نفسها التي حققت اكبر تراجعا في معدلات نموها مابين 2006 و2010 فقد بلغ معدل انفتاح تونس بـ87.7 بالمائة والأردن بـ80 بالمائة والمغرب بـ56.6 بالمائة(2) ، وهي ذاتها الدول التي حققت انخفضا في معدلات نموها بشكل كبير ، أما مصر التي تمثل نسبة الانفتاح فيها 36 بالمائة فقط ، فقد حققت معدلات نمو أحسن مقارنة مع باقي الدول سنة 2010.

كما أثرت هذه الأزمة على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ بالإضافة إلى ضعفها مقارنة مع باقي مناطق العالم الأخرى ، فقد عرفت انخفاضا ملموسا ما بين 2007 و2009 بلغ حوالي 50 بالمائة في المغرب ومصر ، أما معدلات البطالة فقد راوحت مكانها خلال الفترة 2006 و2010 مابين 9 و14 بالمائة.

4. تطور التبادل التجاري البيني لدول اتفاقية أغادير وأهميته :

نتطرق فيما يأتي إلى تطور التبادل التجاري البيني لدول اتفاقية أغادير ومدى أهميته:

(1) http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs.
(2) Ibid

أولا ـ تطور التبادل التجاري البيني لدول اتفاقية أغادير:

يشير الجدول رقم (02) إلى تطور التجارة الخارجية لدول اتفاقية أغادير ، بالإضافة إلى قيمتها مع باقي الدول العربية ونسبة تجارتها البينية مقارنة بتجارتها مع الدول العربية الأخرى ، وهذا بين سنة 2007 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وسنة 2009.

الجدول رقم (02): قيمة المبادلات التجارية الخارجية الكلية والبينية لدول اتفاقية أغادير.

ص: الصادرات / و: الواردات القيمة بالمليون دولار

		قيمة تجارتها الخارجية			قيمة تجارتها العربية			قيمة تجارتها البينية			
		2007	2009	النمو (%)	2007	2009	النمو (%)	2007	2009	النمو (%)	العربية (%)	الى تجارتها (%) الى تجارتها
المغرب	ص	15322	13973	8.8-	516	674	30.6	155	229	47	19	1.9
	و	31894	30396	4.7-	3610	3775	4.5	551	614	11		
تونس	ص	15165	14428	4.9-	1375	1761	28	266	308	16	17	1.7
	و	19093	19040	0.3-	1551	1601	3.2	296	257	13-		
مصر	ص	24455	23089	5.6-	2760	8175	196.2	590	1556	164	13	2.5
	و	45256	45564	0.7	4778	5074	6.2	103	166	61		
الأردن	ص	4490	5040	12.3	1925	2559	32.9	83	305	269	12.5	6.4
	و	13712	14095	2.8-	4537	4432	2.3	621	914	47		

المصدر: اعتمد في إعداده على تقريرصندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية من 2000 إلى 2009 ، العدد 31 ، سنة 2011.

تشير أرقام الجدول أعلاه إلى تحقيق هذه الدول معدلات نمو سلبية في تجارتها الخارجية الكلية ، ما عدا حالة الصادرات الأردنية التي ارتفعت سنة 2009 بنسبة 12 بالمائة ، ويمكن إرجاع هذا النمو السلبي إلى مجموعة من الأسباب ، أهمها انعكاسات الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار البترول ، باعتبار دول اتفاقية أغادير مستوردة صافية للبترول ما عدا مصر نسبيا. وفي مقابل هذا ، حققت كل دول اتفاقية أغادير خاصة منها مصر معدلات نمو إيجابية مع مختلف الدول العربية ، كما أخذت نسبة نمو المبادلات التجارية البينية نفس الاتجاه الايجابي.

بالرغم من هذا النمو الايجابي المحقق ، تشير الأرقام بشكل عام إلى تدني حجم مبادلاتها التجارية البينية ، إذ لا تمثل في أحسن الأحوال سوى 19 بالمائة من مبادلاتها مع الدول العربية ، أما مقارنة مع تجارتها الدولية فتبقى متدنية جدا (أدناها 1.7 بالمائة بالنسبة إلى تونس و أقصاها 6.4 بالمائة بالنسبة للأردن).

وبغض النظر عن القيمة ، تعتبر المغرب الأكثر تجارة مع دول اتفاقية أغادير حيث بلغت 19 بالمائة من إجمالي مبادلاتها التجارية نحو الدول العربية تليها الأردن وتونس بنسبة 17.4 و16.8 بالمائة على التوالي.

كما تعتبر الأردن أكثر دول اتفاقية أغادير تجارة مع الدول العربية إذ بلغت 36 بالمائة من إجمالي مبادلاتها التجارية ، تليها مصر بـ19 بالمائة معظمها نحو دول الخليج ، أما المغرب وتونس فهي اقل تجارة مع الدول العربية الأخرى ، إذ أن معظم مبادلاتها التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أهمية التبادل التجاري البيني لدول اتفاقية أغادير:

سنقوم في هذا الجزء من البحث بمقارنة نسبة نمو التجارة البينيةلدول اتفاقية أغادير بين سنتي 2007 و2011 ، أي بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كما يوضحه الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): تطور قيمة التجارة البينية في اتفاقية أغادير لسنة 2011 مع مقارنتها بسنة 2007

الدولة		المغرب		تونس		مصر		الأردن		الرصيد
		القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة لنمو	القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو	2011
المغرب	ص	*	*	104.7	26	68.8	63	42.2	22.3	508.5.
	و	*	*	257.6	25	447.8	14.4	18.8	144.2	
تونس	ص	210	8.69	*	*	61.5	36.6.	11.5	287.2	35.6
	و	82	2.89.	*	*	145.4	36.	20	10.4	
مصر	ص	481	183.5	183.3	45	*	*	807.9	167.5	1215.5
	و	49	110.6	72.6	374	*	*	135.6	105.4	
الأردن	ص	15	308.2	19.74	84.5	112	75	*	*	635.2.
	و	17	35.6.	8.4	68	757	16	*	*	

ص:الصادرات / و:الواردات (القيمة بالمليون دولار) (نسبة النمو مقارنة بسنة 2007).

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الوحدة التقنية لاتفاقية أغادير بعمان (الأردن) يوم 23 أفريل 2012.

يشير الجدول أعلاه إلى قيمة الصادرات والواردات البينية لدول اتفاقية أغادير خلال سنة 2011 ، ورصيد المبادلات البينية لكل دولة خلال سنة 2011 ، وبشكل عام يمكن استخلاص الملاحظات الآتية:

سجلت مختلف دول الاتفاقية معدلات نمو ايجابية في مبادلاتها التجارية البينية ، ويمكن استثناء من ذلك حالة المبادلات التجارية التونسية مع مصر التي عرفت نموا سلبيا بـ36 بالمائة خلال الفترة 2007 و2011 ، أما الأردن فقد سجلت أكبر معدلات نمو لصادراتها ـ بغض النظر عن قيمتها ـ وهذا مع كل دول الاتفاقية أهمها كان مع المغرب ، بحيث ارتفعت الصادرات الأردنية تجاه هذا الأخير بأكثر من 300 بالمائة سنة 2011 مقارنة بـ2007.

حققت مصر فائضا تجاريا كبيرا مع دول اتفاقية أغادير قدر بأكثر من 1.2

مليار دولار سنة 2011 ويعتبر الأردن أهم زبون لها ، تكمن أهم صادراتها نحو هذه الدول في النحاس ومصنوعاته والآلات والأجهزة الكهربائية والحديد والقطن[1] كما حققت تونس فائضا تجاريا قدر بـ35 مليون دولار ، في حين سجلت كل من الأردن والمغرب عجزا تجاريا قدر بـ635 مليون دولار و508 مليون دولار على التوالي ، ويمكن إرجاع سبب هذا العجز بالنسبة للمغرب بالأساس إلى تزايد حجم وارداته خاصة النصف مصنعة من هذه الدول بشكل ملفت للانتباه ، إذ تضاعفت بأكثر من 16 مرة ما بين 2007 و2010 [2] مما يعطي مؤشرات ايجابية حول استخدام قواعد تراكم المنشأ.

يمكن إرجاع سبب التفوق التجاري لمصر إلى مجموعة من العوامل منها الأهمية الاقتصادية لهذه الدولة مقارنة مع باقي دول الاتفاقية ، وتوسطها النسبي جغرافيا في المنطقة ، كما لعب ارتفاع أسعار البترول دورا كبيرا بحيث يمثل ثلث صادرات مصر نحو الأردن.

عرفت سنة 2011 انخفاضا كبيرا في حجم المبادلات التجارية البينية مقارنة بالسنة السابقة لها (2010) ، الذي يعود أساسا إلى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها مختلف دول اتفاقية أغادير خاصة منها مصر وتونس فيما يعرف بالربيع العربي .

يعتبر العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المؤثرة على حجم المبادلات التجارية البينية لدول اتفاقية أغادير ، إذ تشير الأرقام إلى تركز المبادلات التجارية بين تونس والمغرب من جانب ، وبين مصر والأردن من جانب آخر ، وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول رقم (4) رتبة الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير ضمن قائمة أهم الشركاء التجاريين في العالم بالنسبة لكل دولة عضو.

(1) وزارة التجارة و الصناعة المصرية ، إحصائيات الصادرات المصرية غير البترولية ، من الموقع الرسمي للوزارة www.mfti.gov.eg

(2) Office des échanges (royaume du Maroc), commerce extérieur du Maroc, 2009, pp 85,86, ou copie électronique cite web de l'office www.oc.gov.ma.

الجدول رقم 04: الرتبة العالمية كأهم شريك تجاري.

	الرتبة العالمية كأهم شريك تجاري لسنة 2010			
	المغرب	تونس	مصر	الأردن
المغرب	*	17	14	43
تونس	11	*	12	32
مصر	28	35	*	19
الأردن	36	41	7	*

المصدر: وثيقة مطلع عليها ومحملة يوم 02 مارس 2012 من الموقع:
ttp://trade.ec.europa.eu/doclib/docs

حسب ما يوضحه الجدول أعلاه ، تحتل مصر الرتبة السابعة كأهم شريك تجاري للأردن في العالم وهيالأقرب جغرافيا إليها ، أما تونس والمغرب اللتان تعتبران الأبعد جغرافيا بالنسبة إلى الأردن فتحتلان الرتب 41 و 36 على التوالي في قائمة أهم شركاء هذا الأخير في العالم .

في الأخير يمكن القول أن تنمية المبادلات التجارية البينية ، يكتسي جانبا كبيرا من الأهمية في اتفاقية أغادير للتبادل الحر ، لكن لا ينبغي إغفال هدف آخر له مكانته في الاتفاقية وهو الاستفادة مما تتيحه قواعد المنشأ الأورومتوسطية من تراكم قطري (متعدد الأطراف) ، عند استخدام مدخلات إنتاج من منشأ أي من الدول الأطراف في اتفاقية أغادير ، لإنتاج منتجات يتم تصديرها إلى السوق الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية.

هذا ما يدفعنا فيما يأتي إلى بحث ما إذا كان هيكل المبادلات التجارية لهذه الدول ، يسمح بتنمية منتجات ذات ميزة تنافسية قادرة على إيجاد مكانة لها في الأسواق العالمية عموما ، وفي السوق الأوروبي على الخصوص.

5 ـ هيكل (بنية) التجارة الخارجية لدول اتفاقية أغادير:

تسمح لنا دراسة هيكل أو بنية المبادلات التجارية الخارجية ، من معرفة مدى توافر إمكانيات وفرص التكامل البيني في مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه الدول ، لكن وحسب ما تشير إليه معطيات الجدول أسفله فيبدو ذلك ضعيفا ، بحيث لا توجد هناك اختلافات كبيرة في هيكل هذه المبادلات ، إلا أن هناك بعض المؤشرات الايجابية.

الجدول رقم (5): هيكل المبادلات التجارية لدول +أغادير+ حسب (SITC[1]) لسنة 2010

الدولة	أهم فروع الاستيراد	النسبة*	أهم فروع التصدير	النسبة**
المغرب	الآلات ومعدات النقل	27.0	الآلات ومعدات النقل	20.4
	الوقود المعدني***	26.0	المنتجات المصنعة (النسيج والملابس أساسا)	25.7
	المنتجات المصنعة	21.0	المنتجات الكيماوية	20.0
	الأغذية	10.4	الأغذية (الخضر والفواكه أساسا)	18.5
مصر	الآلات ومعدات النقل	24.4	الوقود المعدني	30
	المنتجات المصنعة	24.0	المنتجات المصنعة	27.5
	الأغذية	15.7	الأغذية	15.6
	الوقود المعدني	13.4	المنتجات الكيماوية	13.4
الأردن	الآلات ومعدات النقل	23.0	المنتجات الكيماوية (الأدوية والمنتجات المشتقة من	34.0
	المنتجات المصنعة	23.0	البوتاس والفوسفات)	
	الوقود المعدني	22.0	المنتجات المصنعة	29.0
	الأغذية	15.0	الأغذية	16.0
تونس	الآلات ومعدات النقل	35.0	المنتجات المصنعة (أهمها النسيج والملابس)	37.0
	المنتجات المصنعة	30.0	الآلات ومعدات النقل	28.0
	الوقود المعدني	12.6	الوقود المعدني (البترول ومشتقاته أساسا	14.0
	الأغذية	07.0	المنتجات الكيماوية	11.0

النسبة*: من إجمالي الواردات / النسبة**: من إجمالي الصادرات /الوقود المعدني: يتضمن البترول ومشتقاته.
المصدر: تم إعداده استنادا على إحصائيات الأمم المتحدة من الموقع: http//.comtrade.un.org تم الاطلاع عليه وتحميله يوم 15 مارس 2012.

وبناءا على محتوى الجدول أعلاه ، يمكن إدراج بعض الملاحظات فيما يتعلق ببنية المبادلات التجارية الخارجية لدول اتفاقية أغادير وهذا كما يأتي:

يعتبر فرع الآلات ومعدات النقل من أهم واردات كل دول اتفاقية أغادير بحيث يأتي في الرتبة الأولى مقارنة مع باقي فروع الاستيراد الأخرى ، يليه قطاع الوقود المعدني المتمثل أساسا في البترول الخام ومشتقاته وهذا في كل من المغرب والأردن ثم تونس ، هذا من حيث تصنيف الواردات حسب الفروع ، أما عن تصنيفها حسب المنتجات فتحتل واردات المنتجات البترولية المرتبة الأولى في كل دول اتفاقية أغادير ، مما يدل بشكل عام على مدى تبعيتها للخارج في مجال مدخلات الصناعة والزراعة ووجود قدر بسيط من إمكانية التحكم في تكاليف الإنتاج الموجه للتصدير.

تعتبر مختلف دول اتفاقية أغادير مستوردة صافية للمواد الغذائية ، بحيث تفوق قيمة وارداتها في فرع الأغذية قيمة صادراتها من نفس الفرع ، وتنحصر أهم صادراتها منه في الخضر والفواكه أساسا.

(1) SITC :Standard International Trade Classification (التصنيف المعياري للتجارة الدولية)

تعتمد هذه الدول في صادراتها المصنعة على المنتجات النسيجية والجلدية التي تتميز بانخفاض في قيمتها المضافة ، أما وجهتها الرئيسية فهي السوق الأوروبية بالنسبة للمغرب وتونس ومصر ، والولايات المتحدة بالنسبة للأردن وهي تشهد تزايدا كبيرا في حدة المنافسة من جانب المنتجات الآسيوية.

بالنظر إلى نسبة الصادرات من فرع المنتجات المصنعة في هذه الدول يمكن القول أنها قد تمكنت ـ نسبيا ـ من تنمية عدد من المنتجات الموجهة إلى التصدير ، ومنها المنتجات الكهرومنزلية ومنتجات الصناعة الميكانيكية كالسيارات السياحية والحافلات ، بحيث تعتبر المغرب ومصر أكبر الدول العربية المصنعة لهذه المنتجات على المستوى العربي ، كما تعرف الصناعة الكيماوية تطورا ملموسا ساهم في تنمية عدد من المنتجات الموجهة للتصدير مثل الأدوية والأسمدة وحمض الفوسفور في المغرب وتونس ، بالإضافة إلى الأردن التي تعتبر ثالث اكبر دولة مصدرة للفوسفات في العالم (1).

خاتمة :

يمكن القول أن اتفاقية أغادير للتبادل الحر وبعد مرور خمس سنوات من دخوله حيز التطبيق لم يساهم إلا بشكل محدود في تنمية المبادلات التجارية البينية للدول الأعضاء.

فتجارتها البينية وعلى الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو ايجابية خلال فترة الدراسة تظل متدنية جدا ، بالرغم من وجود بعض ملامح التكامل القطاعية التي تمهد لتنمية صناعة عربية متوسطية تستفيد من إعفاءات الدخول إلى السوق الأوروبي بفضل قواعد المنشأ التراكمية ، إلا أن ذلك يتطلب وقتا أطولا ليتجلى بوضوح أكبر ، خاصة وان الاتفاقية في سنواتها الأولى.

يحدث هذا أيضا في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على هذه الدول ، بفعل انفتاحها التجاري الشديد على العالم ، يضاف إليها الانعكاسات السلبية ـعلى الأقل على المدى القصير ـ لرياح التغيير التي اجتاحت عدد من الدول العربية بداية من سنة 2011 المعروفة بالربيع العربي ، وعلى رأسها أكبر دولة في اتفاقية أغادير وهي مصر بالإضافة إلى تونس. أما عن الدول المعنية بإمكانية العضوية في هذه الاتفاقية الذي من شأنه أن يعمل على تفعيلها ، فهي غير مهيأة للانضمام على

بحيث يقوم بتصنيف هيكل المبادلات التجارية السلعية إلى عشرة فروع (من 0 إلى 9).

(1) من الموقع الالكتروني الرسمي للوحدة التقنية لاتفاقية أغادير ، معلومات عامة عن الأردن www.agadiragreement.org

الأقل في الوقت الراهن ، سواء بالنسبة لسوريا التي ينبئ الوضع فيها بالخطر ، أو لبنـان التي تعاني من أزمة داخلية مجهولة الأفق.

أما الجزائر فاتجاهها نحو تحـريـر مبادلاتهـا التجاريـة الثنائيـة أو المتعـدد الأطراف بطيء جدا ومرتبك ، تحركه العوامـل السياسـية أكثـر منهـا الاقتصـادية ، فهي دولة غـير منضـمة بعـد للمنظمـة العالميـة للتجـارة ، أمـا التزاماتهـا بتحريـر مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية فهـو بطيء التنفيذ ، كما أن انضمامها إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى كان متأخرا جدا مقارنة بباقي الدول العربية ، حيث يعود إلى مطلع سنة 2009[1] وبـالرغم مـن ذلك فهي تعمل على اتخاذ إجراءات حمائيـة مشـددة حـول مجموعـة كـبيرة مـن وارداتها العربية حتى بعد انضمامها.

في الأخير ينبغي الوقوف على عـدد مـن جوانـب الضـعف وتقـديم بعـض الاقتراحات والتوصيات من اجل تفعيل التبادل الحر في إطار اتفاقية أغادير:

ـ يلاحظ تماثل كبير لهياكل الإنتاج الصـناعي والزراعـي الموجـه للتصـدير لدى دول اتفاقية أغادير الذي أدى إلى التنافس فيما بينها بـدلا مـن التكامـل ، ممـا يتطلب تنسيق الجهود لإنشاء مشاريع كبرى مشتركة وتحالفات إستراتيجية عمومية كانت أو خاصة ، تعمل على تنمية تدفقات مـدخلات الإنتـاج مـن المـواد الأوليـة والمنتجات نصف المصنعة من جهة ، والاستفادة بذلك مما تتيحـه قواعـد المنشـأ التراكمي عند التصدير إلى السوق الأوروبي من جهة أخرى.

ـ اقتصار هذا التكتل على أربع دول فقط إلى حد الآن من نقاط ضعف هـذه الاتفاقية ، إذ ينبغي تحفيز باقي الدول العربية المتوسـطية الأخـرى ، خاصـة منهـا الجزائر التي تعتبر بمثابة الحلقة الضائعة ، كذلك ينبغي تنسـيق الجهـود والضـغط على الاتحاد الأوروبي مـن أجـل توسـيع الاسـتفادة مـن تـراكم المنشـأ الأوروبـي المتوسطي لتشمل مختلف الدول العربيـة ، بالإضـافة إلى ضـرورة تجـاوز التمييـز الذي يصنف هذه الدول إلى متوسطية وغير متوسطية وإبطال حجـة إطلالهـا علـى البحر الأبيض المتوسط ، فالأردن دولة غير متوسطية ولم يكن هناك مانع لـدمجها ضمن الدول المتوسطية.

ـ غياب موقف موحد لهذه الدول وضعف قوتها التفاوضـية علـى المسـتوى

(1) توات عثمان ، اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ، 2004 ـ 2009 ، من مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة ، جامعة الجزائر3 ، العـدد 23 ، المجلـد 2 2011 ، ص55.

الدولي والإقليمي ، يغيب عليها تحسين معدلات تبادلها والاستفادة بذلك من اقتصاديات الحجم ، الأمر الذي يكسبها ميزة تنافسية في السوق العالمي ، مما يتطلب ضرورة تنسيق المواقف في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها التصدير ، كبحث إمكانية إنشاء مجلس تصديري موحد لرجال الأعمال يتم من خلاله تنسيق السياسات التصديرية ، خاصة ما تعلق بالمنتجات الزراعية الذي من شانه تحسين أسعارها في أسواق التصدير ، وتفادي العراقيل الكمية والنوعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الخصوص.

ـ لم تتمكن اتفاقية أغادير للتبادل الحر من جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة نحو المنطقة ، خاصة منها الأوروبية الأمر الذي يتطلب تحديد أسباب ذلك علما أن المنطقة العربية هي الأضعف في العالم من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ـ يعتبر عاملي المسافة والحدود من أهم محددات التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير ، في ظل عدم ملائمة الهياكل القاعدية الموجودة خاصة منها شبكات الطرق التي تربط هذه الدول .

ـ ضعف الدعم المالي والتقني وقلة الخبرات والتجربة في الجانب التكاملي مما يستدعي بحث سبل زيادة الدعم الأوروبي خاصة منه التقني ، والاستفادة من هذا الأخير باعتباره أهم أمثلة التكامل الاقتصادي في العالم.

ـ ضرورة تجسيد الدراسات التي تمت على مستوى الوحدة التقنية لاتفاقية أغادير ، المتضمنة استهداف بعض القطاعات مثل قطاع النسيج والملابس وقطاع السيارات ومكوناتها ، من أجل تعميق التكامل القطاعي ما بين هذه الدول ، وخلق صناعة متكاملة فيما بينها ، بالإضافة إلى بحث سبل التكامل في قطاعات أخرى كالصناعة الكيماوية.

قائمة المراجع :

1. باللغة العربية:

1 ـ توات عثمان ، اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية ، 2004 ـ 2009 ، من مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة ، جامعة الجزائر3 ، العدد 23 ، المجلد 2 ، 2011.

2 ـ صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2009 ، العدد 31 ، سنة 2011.

3 ـ صندوق النقد الدولي ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية ، آفاق الاقتصاد العالمي (منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى) ، 2011.

4 ـ نص الاتفاقية الموقعة بين المغرب و تونس و مصر و الأردن لإقامة منطقة تبادل حر المعروفة باتفاقية أغادير ، المحررة في 25 فبراير 2004.

5 ـ مقابلة شخصية مع المستشار الأول لاتفاقية أغادير للتبادل الحر السيد محمد موكيل بمقر الوحدة التقنية لاتفاقية أغادير ، عمان ، الأردن ، 2012/04/23.
6 ـ الوحدة التقنية لاتفاقية أغادير ، من الموقع الالكتروني الرسمي ، معلومات عامة عن الأردن www.agadiragreement.org
7 ـ وزارة التجارة و الصناعة المصرية ، إحصائيات الصادرات المصرية غير البترولية ، من الموقع الرسمي للوزارة www.mfti.gov.eg ـ
8 ـ وزارة الصناعة و التجارة الأردنية ، إحصائيات التجارة الخارجية ، من الموقع الرسمي للوزارة www.mit.gov.jo.

2. قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1 _ Direction des études et des prévisions financières, ministère de l'économie et des finances, royaume du Maroc, la politique commerciale extérieure du Maroc, une esquisse d'appréciation, mai 2008.
2 _ JALAL Ahmed et juan _ louis reiffers (coordinateur du femises), crises et voies du sortie du crises dans les pays partenaire méditerranéen de la femip, rapport de synthèse 2011.
3 _ JALAL Hind et Allées, Projet de création de la zone de libre échange entre les pays arabes documents de travail N° 74, ministère de l'économie et des finances, département de l'économie et de la privatisation, mars 2002.
4 _ HADHRI Mohieddine, La Grande Zone Arabe de Libre Echange et les perspectives d'intégration sud _ sud en Méditerranée, in Femise Research Programme ; Juillet 2001,p 55.
5 _ http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs.
6 _ Office des échanges (royaume du Maroc), commerce extérieur du Maroc, 2009, ou copie électronique cite web de l'office www.oc.gov.ma.

3. قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

1 _ European commission, eurostat (pocketbook on euro Mediterranean statistics), 2007 edition.
2 _ European commission, eurostat (pocketbook on euro Mediterranean statistics), 2009 edition.
3 _ European commission, eurostat (pocketbook on euro Mediterranean statistics), 2011 edition.